

## قانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول

للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الاولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٤١٤٩٦١٨١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وواحد وأربعون ملياراً وأربعمائة وستة وتسعون مليوناً ومائة وواحد وثمانون ألف جنيه) .

### ( المادة الثانية )

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٩١٩٢٧٧٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وتسعون ملياراً وتسعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ١٣٠٢٢٥٠٠٠ جنيه .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٩١٧٩٧٥١٠٠٠٠ جنيه .

### ( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١١٢٠٦٦٧٣٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة واثنان عشر ملياراً وستة وستون مليوناً وسبعمائة وأربعة وثلاثون ألف جنيه) .

### ( المادة الرابعة )

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٢٠١٣٨٩٩٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون ملياراً ومائة وثمانية وثلاثون مليوناً وتسعمائة وتسعة وتسعون ألف جنيه) منه مبلغ ١٢٥٩٩٤٢٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢٩٤٢٩٤٤٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وعشرون ملياراً وأربعمائة وتسعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وسبعة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٧٥٤٠٥٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٨٧٥٤٠٤٢٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢٩٤٢٩٤٤٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وعشرون ملياراً وأربعمائة وتسعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وسبعة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٣١١٥٤٣٨٠٠٠ جنيه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٦٣١٤٠٠٩٠٠٠ جنيه .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة التاسعة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

( القيمة بالجنيه )

## موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥	
بيان		بيان		بيان		بيان	
٧٥٦٧٧٩٨.....	٨٤٥٢٤٥٥٦.....	١١٣٥٦٨.....	١٣.٢٢٥.....	١١٣٥٦٨.....	١٣.٢٢٥.....	الاستخدامات الجارية : الأجور.....	الاستخدامات الجارية : الأجور.....
-	٢٢.٧٨١.....	٧٥٧٦٣٦٦٢.....	٩١٧٩٧٥١.....	٧٥٧٦٣٦٦٢.....	٩١٧٩٧٥١.....	النفقات الجارية والتحويلات الجارية*	النفقات الجارية والتحويلات الجارية*
٥.١٩.٢.....	٥٤٦٤.٧٨.....						
٨.٦٩٧.....	١١٢.٦٦٧٣٤.....	٧٥٨٧٧٢٣.....	٩١٩٢٧٧٣٥.....	٧٥٨٧٧٢٣.....	٩١٩٢٧٧٣٥.....	جملة الاستخدامات الجارية	جملة الاستخدامات الجارية
						فائض العمليات الجارية :	فائض العمليات الجارية :
						ضرائب دخلية ورسم تنمية الموارد	ضرائب دخلية ورسم تنمية الموارد
						فائض محتجز (احتياطيات)	فائض محتجز (احتياطيات)
						فائض حكومة	فائض حكومة
						فائض موزع (حصص العاملين)	فائض موزع (حصص العاملين)
						جملة الفائض	جملة الفائض
٨.٦٩٧.....	١١٢.٦٦٧٣٤.....	٤٨١٩٧٧.....	٢.١٣٨٩٩٩.....	٤٨١٩٧٧.....	٢.١٣٨٩٩٩.....	جملة الموازنات الجارية	جملة الموازنات الجارية
						الاستخدامات الرأسمالية :	الاستخدامات الرأسمالية :
١١٨٧٨٦٥٥.....	٢٣١١٥٤٣٨.....	٧٣٢٢٥.....	٦٧٥٤.٥.....	٧٣٢٢٥.....	٦٧٥٤.٥.....	استخدامات استثمارية	استخدامات استثمارية
٥٢٧٨٥.....	٦٣١٤.٩.....	١١١٩٩١٩.....	٢٨٧٥٤.٤٢.....	١١١٩٩١٩.....	٢٨٧٥٤.٤٢.....	تحويلات رأسمالية**	تحويلات رأسمالية**
١١٩٣١٤٤.....	٢٩٤٢٩٤٤٧.....	١١٩٣١٤٤.....	٢٩٤٢٩٤٤٧.....	١١٩٣١٤٤.....	٢٩٤٢٩٤٤٧.....	جملة الاستخدامات الرأسمالية	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٩٢٦٢٨٤٤.....	١٤١٤٩٦١٨١.....	٩٢٦٢٨٤٤.....	١٤١٤٩٦١٨١.....	٩٢٦٢٨٤٤.....	١٤١٤٩٦١٨١.....	إجمالي الموازنة	إجمالي الموازنة

\* تتضمن مبلغ ٦١٢٨.١ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشركة الأجنبي .  
\*\* منه مبلغ ٧٥٤ مليون جنيه يزول لوزارة المالية نظير حصتها في البيع المقدم من البترول .